اقامة او وطن سفر فالاصلي هو موطن ولد الانسان او موضع تاهل به ومن
قصد التعيش به لا الارتحال عنه اما لو كان له ابوان ببلد غير مولده وهو بالغ
ولم يتاهل به فليس ذلك وطنا له والمتوسط هو الذي نشأ فيه او توطن
فيه اوتاهل فيه فقوله او توطن فيه يتناول ما اذا عزم القرار وعدم الارتحال
وان لم يتاهل ولو ترجح المسافر ببلد ولم ينو الاقامة به فقيل لا يصير مقيما
وقيل يصير مقيما وهو الاوجه ولو كان له اهل ببلدتين فاتخذ هما دار صار
مقيما فان مات زوجة في احديهما وتزوج له دور وعقار قيل لا يبقى وطنا
له وقيل يبقى وطن الاقامة ما ينوي فيه الاقامة خمسة عشر يوما فصاعدا او لم
يكن مولوده ولا له به اهل ووطن التسفر ما نوى فيه اقامة اقل من خمسة عشر
يوما وطن السكنى والمحققون على عدم اعتباره وطنا ثم الاصلي ينقض
بمثله حتى لو كان له وطن اصلي فانتقل عنه وتوطن غيره خرج من كونه وطنا له
حتى لو عاد اليه بعد ذلك لا يلزمه الاتمام ما لم ينو الاقامة ولا بالسفر واما وطن
الاقامة فينتقض بوطن اقامة اخر وان لم يكن بينهما سفر وكذا ينتقض
بانشاء السفر ولم يطرأ عليه وطن اقامة اخر ثم السفر ليس بشرط بثبوت الوطن الاصلي
بالاجماع وكذا بثبوت وطن الاقامة في ظاهر الرواية وعن محمد انه شرط حتى خرج
من عمره لا لقصد السفر فوصل الى قرية ونوى اقامة خمسة عشر يوما بها لا يصير
وطن اقامة له وكذا لو قصد السفر فقيل ان يسير مدة اقام لا تصير وطن اقامة
له وعلى ظاهر الرواية تصير في القصور تين ويرخص المسافر ترك السنن وقيل لا
والاعدل ما قال الفقيه وانه ان فعلها افضل لحالة النزول والترك افضل لحالة

حالة السير للاستة الفجر والمغرب والمطبع في سفره في الرخص سواء عندنا وعند الثلثة
ليس للمسافر كالابق وفي سفر كقاطع الطريق يترخص بالرخص المشروعة
للمسافر ولا يجوز الجمع عندنا بين صلوتين في وقت واحد سوى الظهر
والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمزدلفة وعند الثلثة يجوز الجمع بين الظهر والعصر
وبين المغرب والعشاء في وقت واحد بعذر السفر والمطر فقديما او تاخيرا
بان يصلي المتاخر في وقت المقدمة او يؤخر المقدمة فيصليها في وقت المتاخرة
والدلائل في جميع ذلك المذكورة في الشرح فصل في صلوة الجمعة صلوة الجمعة
عين على من تجب عليه ظهر اليوم ولها شروط الوجوب زائدة على شروط سائر الصلوة
من الاسلام والفصل والبلوغ والطهارة عن الحيض والنفاس وشروط الاداء
زائدة على شروط سائر الصلوة من الطهارة وغيرها واما شروط الوجوب
فستة اولها الذكورة فلا تجب على المراة والثاني الاقامة فلا تجب على المسافر
والثالث الحرية فلا تجب على العبد ولو اذن له المولى فيها قيل يجب عليه وقيل لا يجب
يتجر والكتابة تجب عليه وكذا معتق البعض دون المأذون وقيل للمستأجر
ان يمنع الاجير عنها والاصح انه لا يمنع لكن يسقط عنه من الاجر قدر اشتغاله انه كان
بعيدا والمختار انه قريبا لا يسقط عنه والرابع الصحة اي عدم المرض فلا تجب
على المريض اذا خاف زيادة المرض او بطوء البرء بالذهاب اليها ومثله الشيخ
الكبير الضعيف عن السعي والخامس سلامة العينين فلا تجب على الاعمى مطلقا
وعندهما اذا وجد قائدا تجب عليه والسادس سلامة الرجلين فلا تجب على
المقعد ومقطوع الرجلين واذا وجد من يحمله وهو يطيقه المرض اذا لم يلحقه

Copyright © King Saud University